

مجلة اتحاد الجامعات العربية
العدد السابع عشر
محرم ١٤٠١هـ / ١٩٨٠م

بحث :

حقوق الإنسان في الإسلام

الدكتور علي عبدالواحد وافي

حقوق الإنسان في الإسلام

الدكتور على عبد الواحد وافي

عميد كلية الآداب سابقاً

مقدمة

ترجع أهم حقوق الإنسان - بحسب ما تقرره شرائع الأمم المتحدة ، ويقتضيه عرفها الخلقى العام ، وما تنص عليه وثيقة الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ، وهى الوثيقة التى أصدرتها الأمم المتحدة فى العاشر من ديسمبر سنة ١٩٤٨ - إلى ثمانية حقوق رئيسية ، وهى : حق فى حرية العقيدة ، وحرية الرأى والتعبير ، وحرية العمل ، وحرية التعلم والثقافة ، والحرية المدنية ، وفى حماية المجتمع لنفسه وماله وعرضه .

وسنعرض فيما يلى موقف الإسلام حيال كل حق من هذه الحقوق الثمانية على حدة . وستبين من عرضنا هذا أن شريعة الإسلام - من قبل أن تظهر وثيقة الإعلان العالمى لحقوق الإنسان بنحو أربعة عشر قرناً - قد قررت هذه الحقوق فى أكمل صورة وأوسع نطاق ، وأن الأمم الإسلامية فى عهد الرسول عليه السلام والخلفاء الراشدين من بعده كانت أسبق الأمم فى السير عليها ، وأن الدول الديمقراطية الحديثة نفسها لا تزال إلى الوقت الحاضر متخلفة فى هذا الصدد تخلفاً كبيراً عن النظام الإسلامى .

وسنمهد لبحثنا بكلمة عن تسوية الإسلام بين الناس فى القيمة الإنسانية المشتركة ، وهو المبدأ الذى قضى به الإسلام على جميع أنواع التفرقة العنصرية وما شاكلها ، وذلك لارتباط هذا المبدأ ارتباطاً وثيقاً بموضوع بحثنا ، لأن الإسلام قد اتخذ هذا المبدأ أساساً لجميع ما قرره للإنسان من حقوق .

تمهيد

تقرير الإسلام لمبدأ المساواة بين الناس في القيمة الإنسانية المشتركة :

يقرر هذا المبدأ أن الناس جميعاً متساوون في طبيعتهم البشرية ، وأن ليس هناك جماعة تفضل غيرها بحسب عنصرها الإنساني ، وخلقها الأول ، وانحدارها من سلالة خاصة ، وأن التفاضل بين الناس إنما يقوم على أمور أخرى خارجة عن طبيعتهم وعناصرهم وسلالاتهم وخلقهم الأول ، فيقوم على أساس تفاوتهم في الكفاية والعلم والأخلاق والأعمال ... وما إلى ذلك .

وقد حرص الإسلام على تقرير هذه المساواة في أكمل صورها ، وجعلها من العقائد الأساسية التي يجب أن يدين بها كل مسلم ، واتخذها أساساً لجميع ماسته للمجتمعات من تشريع وما منحه للإنسان من حقوق .

وفي هذا يقول الله تعالى « يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا ، إن أكرمكم عند الله أتقاكم ، إن الله عليم خبير^(١) » أي إنكم جميعاً منحدرون من أب واحد وأم واحدة ، فلا فضل لأحدكم على الآخر بحسب عنصره وطبيعته ، وإذا كان الله تعالى قد جعلكم شعوباً وقبائل فإنه لم يجعلكم كذلك لتفضيل شعب على شعب ولا قبيلة على قبيلة ، وإنما قسمكم هذا التقسيم ليكون ذلك وسيلة للتعارف والتميز والتسمية ، كشأن الأفراد يحمل كل منهم اسماً ليعرف به ويتميز عن سواه ، والتفاضل بينكم في نظر الله إنما يجري على أساس أعمالكم ومبلغ محافظتكم على حدود دينكم ، فأكرمكم عند الله أتقاكم .

ويقول الله تعالى في صدد المساواة بين الذكر والأنثى في القيمة الإنسانية المشتركة : « فاستجاب لهم ربهم أني لا أضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى ، بعضكم من بعض^(٢) » أي أن الذكور من الإناث والإناث من الذكور ، وليس بينها فرق في جوهر الطبيعة ، فلا يفرق الله بين الذكر والأنثى في جزاء ما يعملونه ،

(١) آية ١٣ من سورة الحجرات .

(٢) آية ١٩٥ من سورة آل عمران .

ولا يضيع عمل عامل منهم - ويقول عليه الصلاة والسلام مقررًا هذا المبدأ في أقوى عبارة وأبلغها دلالة في خطبة الوداع التي جعلها دستورًا للمسلمين من بعده : «أيها الناس ! إن ربكم واحد ، وإن أباكم واحد . كلكم لآدم وآدم من تراب . وليس لعربي على عجمي ، ولا لعجمي على عربي ، ولا لأحمر على أبيض ، ولا لأبيض على أحمر فضل إلا بالتقوى . ألا هل بلغت ؟! اللهم فاشهد . ألا فليبلغ الشاهد منكم الغائب^(٣) » وقد سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا ذر الغفاري (وهو عربي من بني غفار) يتحدث على بلال بن رباح (وهو مولى حبشي) ويقول له يا ابن السوداء ، فغضب عليه السلام غضبًا شديدًا وانتهر أبا ذر وقال له : «إنك امرؤ فيك جاهلية ! ليس لابن البيضاء على ابن السوداء فضل إلا بالتقوى أو عمل صالح» . ومن هذا يتبين لنا الفتح العظيم الذي فتحه الإسلام في تاريخ النظم الاجتماعية . إذ قضى بما قرره في صدد المساواة بين الناس في القيمة الإنسانية المشتركة على جميع ما كان سائدًا في الأمم والشرائع السابقة له من أنواع التفرقة العنصرية وما شاكلها . وأقام بذلك العلاقات بين الناس على أسس عادلة كريمة .

حرية الاعتقاد الديني في الإسلام

وتحريم الإكراه في الدين

يقرر الإسلام أنه لا يجوز أن يكره أحد على ترك دينه واعتناق الإسلام . وفي هذا يقول الله تعالى « لا إكراه في الدين . قد تبين الرشد من الغي » ^(١) ويقول مخاطباً الرسول عليه السلام : « ولو شاء ربك لآمن من في الأرض كلهم جميعاً ، أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين ^(٢) ؟ » والاستفهام في الآية ، كما لا يخفى ، استفهام إنكارى ، أى لا يجوز لك أن تكره الناس حتى يدخلوا في دينك ، ويقول « فإن أعرضوا فما أرسلناك عليهم حفيظاً إن عليك إلا البلاغ ^(٣) » أى إن لم يستجيبوا لدعوتك فلتدعهم وشأنهم ، فإننا لم نرسلك رقيباً عليهم تقهرهم على امتثال ما أرسلناك به ، وما عليك إلا أن تبلغهم ما أنزل إليك من ربك ، وتبين لهم تعاليم هذا الدين . وقد منع الرسول عليه السلام زجلاً حاول أن يرغم ولديه على الإسلام . فقد روى ابن جرير الطبري عن ابن عباس أن رجلاً من بنى سالم بن عوف يقال له الحصين ، كان له ولدان مسيحيان وهو مسلم ، فسأل الرسول عليه السلام عما إذا كان يجوز له إكراههما على اعتناق الإسلام وهما يرفضان كل دين غير المسيحية ، فنهاه عليه السلام عن ذلك ، ونزل قوله تعالى : « لا إكراه في الدين » . وجاءت امرأة إلى عمر بن الخطاب في أيام خلافته في حاجة لها ، وكانت مشركة ، فدعاها إلى الإسلام ، فأبت ، ففضى لها حاجتها . ولكنه خشى أن يكون في مسلكه هذا ما ينطوى على استغلال حاجتها لمحاولة إكراهها على الإسلام ، فاستغفر الله مما فعل ، وقال « اللهم إني أرشدت ولم أكره » .

(١) آية ١٥٦ من سورة البقرة .

(٢) آية ٩٩ من سورة بونس .

(٣) آية ٤٨ من سورة الشورى .

ومن ثم يوجب الإسلام على الدعاة إلى دينه أن يسلكوا في دعوتهم وفي مناقشتهم الدينية مع أهل الأديان الأخرى أمثل الطرق وأدناها إلى الأدب والمجاملة ، وأن يلتزموا جادة العقل والمنطق ، فيكون عمادهم قرع الحجة بالحجة والدليل بالدليل . وفي هذا يقول الله تعالى : « ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن ^(٧) » .

هذا إلى أن الإسلام لا يعتد إلا بالإيمان المنبعث عن اقتناع . ومن ثم أنكر القرآن على بعض الأعراب ادعاءهم أنهم مؤمنون ، لأن الاقتناع النفسي لم يكن قد دخل بعد في قلوبهم . وفي هذا يقول الله تعالى : « قالت الأعراب آمنا ، قل لم تؤمنوا ، ولكن قولوا أسلمنا ولما يدخل الإيمان في قلوبكم ^(٨) » . وغنى عن البيان أنه لا يمكن الإكراه ولا يعقل في أمر لا يتحقق إلا بالاقتناع النفسي .

وقد حافظ المسلمون على هذا المبدأ أيما محافظة في معاملاتهم مع أهل البلاد التي خضعت لنفوذهم وسجلوه في عبارات صريحة في جميع ما عقده معهم من معاهدات . وفي هذا يقول عمر بن الخطاب في معاهدته مع أهل بيت المقدس عقب فتحه له : « هذا ما أعطى عمر بن الخطاب أهل إيلياء (بيت المقدس) من الأمان : أعطاهم أماناً لأنفسهم وكنائسهم وصلبانهم ، لا يكرهون على دينهم ، ولا يضار أحد منهم » ، ويقول عمرو بن العاص في معاهدته مع المصريين بعد فتحه لمصر : « هذا ما أعطى عمرو بن العاص أهل مصر من الأمان : أعطاهم أماناً لأنفسهم وأموالهم وملتهم وكنائسهم وصلبانهم وبرهم وبحرهم ، لا يدخل عليهم شيء من ذلك ولا ينتقص » .

وكان الرومان - في أثناء حكمهم لمصر قبل فتح العرب لها - قد حاربوا المذهب المسيحي الذي كان يعتنقه المصريون حينئذ . وهو المذهب اليعقوبي . وحاولوا أن يفرضوا عليهم مذهباً مسيحياً آخر هو المذهب الملكاني الذي كانت تعتنقه روما . وعينوا بطرياركاً ملكانياً على مصر ، وعزلوا البطريرك اليعقوبي المصري ، وهو الأنبا بنيامين الذي اختفى فراراً من بطش الرومان . فلما تم تحرير مصر على يد عمرو بن

(٧) آية ١٢٥ من سورة النحل .

(٨) آية ١٤ من سورة الحجرات .

العاص ، أعطى الأمان للأتباع بنيامين فظهر وأعاد إليه جميع مناصبه ، وسمح له بفتح الكنائس اليعقوبية التي كان الرومان قد أغلقوها ، وإعادة عباداتها وشعائرها إليها ، وسمح لأتباع كل مذهب بممارسة شعائهم وطقوسهم وفق تعاليم دينهم في حرية وأمن واطمئنان .

- ٢ -

حرية الرأي والتعبير في الإسلام

يقصد بحرية الرأي والتعبير أن يكون للإنسان الحق في أن يفكر تفكيراً مستقلاً في جميع ما يكتشفه من شئون وما يقع تحت إدراكه من ظواهر ، وأن يأخذ بما يهده إليه فهمه ، ويعبر عنه بمختلف وسائل التعبير .

وقد أقر الإسلام هذا الحق في أوسع نطاق . ففتح كل فرد الحق في النظر والتفكير وإبداء رأيه عن أى طريق شاء .

وعلى هذا المبدأ الجليل سار الرسول عليه الصلاة والسلام وسار الخلفاء الراشدون من بعده . فقد كانت حرية الرأي في عهدهم جميعاً مكفولة ومحاطة بسياس من القدسية . وباستقرار تاريخ هذه المرحلة الذهبية التي تمثل مبادئ الإسلام أصدق تمثيل لا نعثر على أية محاولة من جانب أولى الأمر للحجر على حرية الآراء .

ويدخل في حرية الرأي ما يسمونه بالحرية العلمية أو حرية التفكير العلمي ، وهي أن يكون لكل فرد الحق في تقرير ما يراه في صدد ظواهر الفلك والطبيعة والنبات والحيوان والإنسان ، والأخذ بما يهده إليه تفكيره وما يقتنع بصحته من نظريات ، والتعبير عن رأيه بمختلف وسائل التعبير .

ولا يختلف موقف الإسلام حيال هذه الحرية الفكرية الخاصة عن موقفه حيال الحرية الفكرية العامة . فالإسلام لم يحاول مطلقاً أن يفرض على العقول نظرية علمية معينة بصدد أية ظاهرة من هذه الظواهر ، ولم يعرض القرآن لتفاصيل هذه الشئون . وكل ما فعله القرآن في هذه الناحية أنه استحث العقول على النظر في ظواهر الكون ، وحفز الناس على التأمل في هذه الشئون واستنباط قوانينها العامة . وفي هذا يقول الله

تعالى : « أولم ينظروا في ملكوت السموات والأرض وما خلق الله من شيء »^(٩) . وجاء الحث على النظر في هذه الأمور في آيات أخرى كثيرة ، بل أنه لا تكاد تخلو سورة من سور القرآن من توجيه النظر إلى ذلك^(١٠) ويظهر في صورة واضحة من جميع النصوص القرآنية الواردة في هذا الصدد أن القرآن لا يقصد بالتوجيهات الواردة فيها إلا مجرد حث العقول على النظر في محتويات الكون ، وحفز الناس على التأمل في هذه الشئون واستنباط القوانين الدقيقة التي تسير عليها ظواهر الأرض والسماء ، والاستدلال بها على قدرة الخالق وعظمته وإتقان صنعه ، ثم ترك بعد ذلك لكل فرد كامل الحرية في تقرير ما يراه ، والانتصار له ، واعتناق ما يقتنع بصحته من نظريات .

ولا أدل على ذلك من أن القرآن في إجابته عن سؤال وجه إلى الرسول عن مراحل القمر وأسباب تزايد قرصه وتناقصه قد تحاشى أن يدخل في تفاصيل هذه الأمور الفلكية وقوانينها ، حتى لا يفرض نظرية علمية على العقول ، كما فعلت الكاثوليكية المنحرفة من قبل ، وحتى لا يحجر على الأذهان النظر في هذه الأمور ، واكتفى بأن يذكر بعض فوائد القمر ، وأنه يحدد للناس المواقيت العامة ومواقيت الشهور والأيام التي تؤدي فيها مناسك الحج . وفي هذا يقول الله تعالى : « يسألونك عن الأهلة ، قل هي سواقيت للناس والحج »^(١١) . فكانه يقول لهم : يكفي أن تعلموا فيها يتعلق بصلة الأهلة بشئونكم العامة وشئون الدين أنها مواقيت لكم ومواقيت لمناسك الحج . وأما ما وراء ذلك من أسباب تزايد قرص القمر وتناقصه وخسوفه أحياناً أو حجبه عن النظر وعلاقته بالشمس والأرض أما هذه الأمور وما إليها فأترك لعقولكم كامل الحرية في بحثها والاهتداء إلى عللها وقوانينها .

(٩) آية ١٨٥ من سورة الأعراف .

(١٠) انظر مثلاً آية ١٦٤ من سورة البقرة وآيتي ٤٣ ، ٤٤ من سورة النور وآيتي ٢٢ ، ٢٣ من سورة الروم وآيتي ٤٣ ، ٤٤ من سورة يس ، وآيات ١٧ - ٢٠ من سورة الغاشية .

(١١) آية ١٨٩ من سورة البقرة .

ولا أدل على ذلك أيضًا من أن الرسول عليه السلام حينما أشار على بعض الناس بعدم تأييد النخل ، أى تلقيح إنائها بطلع ذكورها ، ثم تبين أن ذلك يؤدي إلى عدم إثمارها ، ذكر أنه إنما تحدث في ذلك برأيه الخاص ، وأن رأيه الخاص عرضة للخطأ والصواب ، وأن هذا الحكم يسرى على جميع ما يتحدث عنه من أمور الدنيا ، وأن للناس الحق في البحث في أمور دنياهم وعلاجها على الوجه الذى تهديهم إليه تجاربهم وأفكارهم ، وأنهم قد يكونون أعلم ببعضها من الرسول نفسه ، وأن الأمور التى كلف تبليغها إلى الناس من قبل الله ، وهى التى لا يمكن أن يتطرق إليها الشك ، مقصورة على شئون الدين : عقائده وعباداته وشرائعه . ونص هذا الحديث كما أخرجه مسلم في صحيحه عن موسى بن طلحة عن أبيه مرفوعًا : « إن كان ذلك ينفعهم فليصنعوه . فإننى إنما ظننت ظنًا . فلا تؤاخذوني بالظن ، ولكن إذا حدثتكم عن الله شيئًا فخذوا به ، فإننى لا أكذب على الله عز وجل » . وفي رواية رافع بن خديج : « إنما أنا بشر . إذا أمرتكم بشيء من أمر دينكم فخذوا به ، وإذا أمرتكم بشيء من رأى فإنما أنا بشر » . وفي رواية عائشة : « أنتم أعلم بأمر دينناكم »^(١٢) .

وأما ما حدث في بعض العصور الإسلامية ، وخاصة في عصر أبى جعفر المنصور والمأمون والمعتصم من محاولات لمحاربة بعض الآراء وإبذاء القائلين بها ، كإبذاء الإمام مالك في عصر أبى جعفر المنصور لتقريره أن أيمان المكروه غير ملزمة له ، وإبذاء الإمام أحمد بن حنبل وكثير من الأئمة في مختلف البلاد الإسلامية في عصر المأمون والمعتصم لامتناعهم عن القول بخلق القرآن ، فإن كل ذلك كان منبعثًا في الغالب عن اعتبارات سياسية خاصة ، وكان على كل حال ، انحرافًا صريحًا عن مبادئ الإسلام . وقد دمج ذلك جميع من يعتد بآرائهم من أئمة المسلمين^(١٣) .

(١٢) انظر تفصيل ذلك في شرح النووى على مسلم وفي رسالة التوحيد للإمام محمد عبده وتعليق السيد رشيد رضا على هذا الموضوع ، وفي مقال لنا في عدد أكتوبر ١٩٦٣ في مجلة « منبر الإسلام » بعنوان « حديث تأييد النخل وما يرشد إليه » .

(١٣) يمكن أن يعد هذا كذلك انحرافًا عن مبدأ الحرية الدينية فيدخل في موضوعات الفقرة السابقة .

حرية العمل في الإسلام

أعطى الإسلام كل فرد الحق في أن يزاوِل أى عمل مشروع يروق له ، وتكون لديه الكفاية في القيام به ، في الحدود التي تسبها النظم الاجتماعية لتحديد الكفاية والصلاحيات لمختلف الأعمال . وجميع الأعمال المشروعة أعمال شريفة في نظر الإسلام ، سواء في ذلك الجسمي منها والعقلي والإداري . وبذلك قضى الإسلام على « نظام الطبقات » في الوظائف والمهن وهو النظام الذي كان سائداً في كثير من الأمم من قبله ، وكان يخصص بمقتضاه لكل طبقة من الناس حرفة أو حرفاً خاصة يجب على أفرادها مزاولتها ، ولا يجوز لهم تجاوزها إلى غيرها .

وقد حث الإسلام على العمل أيا كان نوعه ، مادام داخلاً في نطاق الأعمال المشروعة وأمر به ، وأعلى من شأنه قال تعالى : « هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه ^(١٤) » . ويقول عليه الصلاة والسلام : ما أكل أحدكم طعاماً قط خيراً من عمل يده .

وعلى أساس هذه النظرة المقدسة للعمل يقدر الإسلام حق العامل في ثمرات عمله وملكية أجره . فهو يدعو إلى الوفاء بأجر العامل ، وينذر من يجوز عليه بحرب من الله ورسوله . وفي هذا يقول عليه الصلاة والسلام فيما يرويه عن ربه في الحديث القدسي : « قال الله عز وجل : ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة » وعد منهم « رجلاً استأجر أجيراً فاستوفى منه ولم يعطه أجره » . وهو يدعو كذلك إلى التعجيل بأداء الأجر . وفي هذا يقول الرسول عليه الصلاة والسلام : « أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه » .

وقد سوى الإسلام بين الرجل والمرأة في حق العمل . فأباح للمرأة أن تضطلع بالوظائف والأعمال المشروعة التي تحسن أداءها ولا تتنافر مع طبيعتها . ولم يقيد هذا الحق إلا بما يحفظ للمرأة كرامتها ، ويصونها عن التبذل ، وينأى بها عن كل ما يتنافى مع الحلق الكريم . فاشتراط إذا كان للمرأة عمل في خارج منزلها ، أن تؤديه في وقار

(١٤) آية ١٥ من سورة تبارك .

وحشة ، وفى صورة بعيدة عن مظان الفتنة ، وألا يكون من شأن هذا العمل أن يؤدي إلى ضرر إجتماعى أو خلقى ، أو يعوقها عن أداء واجباتها الأخرى نحو بيتها وزوجها وأولادها . أو يكلفها مالا طاقة لها به ، وألا تخرج فى زياها وزينتها ، وسرعا لأعضاء جسمها واختلاطها بغيرها فى أثناء أدائها لعملها فى الخارج عما سته الشريعة الإسلامية فى هذه الشئون .

وقد كانت النساء فى عهد الرسول عليه السلام يقمن بكثير من الأعمال فى داخل بيوتهن وفى خارجها . وإليك مثلاً أسماء بنت أبى بكر (وهى أخت عائشة أم المؤمنين وزوجة الزبير بن العوام) ، فقد كانت تقوم بكثير من الأعمال اللازمة لزوجها وأسرتها فى داخل بيتها وفى خارجه . وفى ذلك تقول هى نفسها : «كنت أخدم الزبير خدمة البيت كله ، وكنت أسوس فرسه وأعلفه وأحتش له ، وكنت أحرز الدلو وأسقى الماء وأحمل النوى على رأسى من أرض له على ثلثى فرسخ » .

بل لقد اضطلعت المرأة المسلمة ببعض شئون الحرب نفسها فى عهد الرسول عليه السلام . فلم تخل غزوة من غزواته من نساء يقمن بمساعدة الرجال وشئون الإسعاف للجرحى . ومن بين هؤلاء من حفظ هن التاريخ مواقف بطولة مجيدة ، كالسيدة أمية بنت قيس الغفارية التى أكبر الرسول عليه السلام حسن بلائها فى غزوة خيبر ، فقلدها بعد انتهاء هذه الغزوة قلادة تشبه الأوسمة الحربية فى عصرنا الحديث ، وظلت هذه القلادة تزين صدرها طول حياتها ، ولما ماتت دفنت معها عملاً بوصيتها . ومن هؤلاء كذلك أم عمارة نسيبة بنت كعب المازنية . فقد صمدت فى يوم أحد بجوار النبي عليه السلام ، وحاربت دونه ، وكادت تقتل . وقد تحدث عنها الرسول عليه السلام فقال : «ما التفت يميناً ولا شمالاً يوم أحد إلا رأيتها تقاتل دونى» .

وحتى الوظائف العامة التى تتضمن سلطات ملزمة فى شئون الجماعة ، وهى السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية ، قد ذهب بعض الفقهاء إلى جواز إسنادها للنساء (١٥) .

(١٥) انظر ص ٣٢ ، ٣٣ من كتابنا «المرأة فى الإسلام» .

وأما نظم الحرم وحبس النساء في البيوت فهي نظم استحدثت في بعض البلاد الإسلامية تحت تأثير ظروف اجتماعية وتقاليدي محلية ، وليست من مبادئ الإسلام في شيء .

- ٤ -

حرية التعلم والثقافة في الإسلام

أعطى الإسلام كل فرد الحق في أن ينال من العلم والثقافة ما يشاء وما يتيح له إمكانياته وظروفه ، ويتيح له استعداده ، بل جعل ذلك فرضاً عليه في الحدود اللازمة لأمر دينه وشئون دنياه . وفي هذا يقول الرسول صلوات الله وسلامه عليه « تعلم العلم فريضة على كل مسلم » . وقد جاءت الآيات الأولى نفسها التي نزلت على الرسول عليه السلام من الكتاب الكريم منطوية على تعظيم العلم ووضعه في المكانة الأولى من نعم الله تعالى على الإنسان ، ومن دلائل عظمته وقدرته : « اقرأ باسم ربك الذي خلق ، خلق الإنسان من علق ، اقرأ وربك الأكرم ، الذي علم بالقلم ، علم الإنسان ما لم يعلم » .

وقد سوى الإسلام بين الرجل والمرأة في حق التعلم والثقافة ، فأعطى المرأة الحق نفسه الذي أعطاه الرجل في هذه الشئون ، فأباح لها أن تحصل على ما تشاء الحصول عليه من علم وأدب وثقافة وتهذيب ، بل إنه ليجب عليها ذلك في الحدود اللازمة لوقوفها على أمور دينها وحسن قيامها بوظائفها في الحياة .

وقد ضرب الرسول عليه السلام أروع مثل في تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في حق التعلم والثقافة وفي حرصه على تعليم المرأة وتنقيتها بما فعله مع زوجته حفصة أم المؤمنين . فقد روت كتب السنة والتاريخ أن الشفاء العدوية ، وهي سيدة من بنى عدى رهط عمر بن الخطاب ، كانت كاتبة في الجاهلية ، وكانت تعلم الفتيات ، وأن حفصة بنت عمر أخذت عنها القراءة والكتابة قبل زواجها بالرسول عليه السلام . ولا تزوجها عليه السلام طلب إلى الشفاء العدوية أن تتابع تنقيتها وأدب تعلمها تحسين الخط وتزيينه كما علمتها أصل الكتابة .

وتدل شواهد كثيرة على أن أبواب التعلم والثقافة بمختلف صنوفها كانت مفتحة على مصاريعها للبنت المسلمة منذ عصر بنى أمية ، وأنه قد نبع بفضل ذلك عدد كبير من النساء المسلمات ، وبرزن في علوم القرآن والحديث والفقه واللغة وشتى أنواع المعارف والفنون . بل لقد كانت منهن معلمات فضليات تخرج على أيديهن كثير من أعلام الإسلام . فقد ذكر ابن خلكان أن السيدة نفيسة بنت الحسن الأنور بن زيد الأبلج بن الحسن بن علي بن أبي طالب ، وهى صاحبة المقام المعروف فى القاهرة ، كان لها بمصر مجلس علم حضره الإمام الشافعى نفسه وسمع عليها فيه الحديث .

ويقول العلامة ابن حزم متحدثاً عن الجوارى فى قصر أبيه : « ربيت فى حجورهن ، ونشأت بين أيديهن ، وهن علمنى القرآن ، ورويتنى كثيراً من الأشعار ، ودرتني على الخط » .

- ٥ -

الحرية المدنية فى الإسلام

يقصد بالحرية المدنية الحالة التى تجعل الشخص أهلاً لإجراء العقود ، وتحمل الالتزامات . وتملك العقار والمنقول ، والتصرف فيما يملك .

وقد منح الإسلام هذا الحق لجميع الأفراد ماعدا الصبى والمجنون والسفيه . والسفيه هو المبذر الذى يبدد أمواله وينفقها فيما لا يحقق مصلحة له ولا لأهله . وقد استثنى الإسلام هؤلاء وقاية لمصلحتهم هم من جهة ، ومصلحة ورثتهم ومصلحة المجتمع والنظام الاقتصادى العام من جهة أخرى . بل إن الإمام الأعظم أباحنيفة النعمان ليذهب إلى عدم جواز الحجر على السفيه ، معللاً مذهبه بأن فى الحجر عليه إهداراً لآدميته وإلحاقاً له بالبهائم ، وأن الضرر الإنسانى الذى يناله من جراء هذا الإهدار وهذا الإلحاق يزيد كثيراً على الضرر المادى يترتب على سوء تصرفه فى أمواله ، وأنه لا يجوز أن يدفع ضرر بضرر أعظم منه .^(١٦) وهذا اتجاه اجتماعى جليل من الإمام الأعظم ، وقد استوحاه من روح الإسلام وحرصه على احترام الحرية المدنية للأفراد .

(١٦) الميدانى على القدورى صفحتى ١٢٦ - ١٢٧ .

وقد سوى الإسلام في الحقوق المدنية بمختلف أنواعها بين الرجل والمرأة ، لا فرق في ذلك بين أن تكون متزوجة أو غير متزوجة . فالزواج في الإسلام يختلف عن الزواج في معظم أمم الغرب المسيحي في أنه لا يفقد المرأة اسمها ، ولا شخصيتها المدنية ، ولا أهليتها في التعاقد ، ولا حقها في التملك ، فللمرأة المتزوجة في الإسلام شخصيتها المدنية الكاملة ، وذمتها المالية ، و ثروتها الخاصة . وهي في هذا كله مستقلة تمام الاستقلال عن شخصية زوجها وذمته و ثروته . ولا يحل للزوج أن يتصرف أى تصرف قانوني في شئونها أو في أموالها إلا إذا أذنت له بذلك أو وكلته في إجراء عقد بالنيابة عنها . وفي هذه الحالة يجوز لها أن تلغى و كالتة وتوكل غيره إذا شاءت .

وبحسب النظام الإسلامى تظل المرأة بعد زواجها محتفظة باسمها واسم أسرتها ، ولا تحمل اسم زوجها مهما كانت مكانته . وهذا مظهر هام من مظاهر تمتع المرأة المتزوجة في الإسلام بكافة حقوقها المدنية وعدم اندماجها في شخصية زوجها . فزوجات الرسول عليه الصلاة والسلام أنفسهن كن يسمين بأسمائهن وأسماء آبائهن ، فكان يقال عائشة بنت أبى بكر وحفصة بنت عمر وأم حبيبة بنت أبى سفيان وسودة بنت زمعة ... وما كانت واحدة منهن تحمل اسم زوجها مع أنهن كن زوجات لخير خلق الله .

* * *

موقف الإسلام إزاء الرق :

هذا ، وقد أخذ كثير من باحثى الفرنجية على الإسلام أنه أباح الرق ، وأن في هذا هدماً لأهم ركن من أركان الحرية والمدنية ، لأن الرقيق بحسب تعريفه إنسان مجرد من الحقوق المدنية ، فلا يحق له إجراء أى عقد ، ولا تحمل أى التزام مدنى ، ولا ينح له التملك ، بل يعتبر هو نفسه من ممتلكات سيده . وردنا على هؤلاء بتلخص في ثلاث نقاط :

النقطة الأولى :

إن الإسلام قد ظهر في عصر كان نظام الرق فيه دعامة ترتكز عليها جميع نواحي الحياة الاقتصادية وتعتمد عليها جميع فروع الإنتاج في قسم كبير من أمم العالم . فلم

يكن من الإصلاح الاجتماعي في شيء أن يحاول مشروع إلغاء مرة واحدة ، لأن محاولة كهذه كان من شأنها أن تعرض أوامر المشروع للمخالفة والامتهان . وإذا أتيح لهذا المشروع من وسائل القوة والقهر ما يكفل به تنفيذ ما قرره ، فإنه بذلك لم يعرض الحياة الاجتماعية والاقتصادية لهزة عنيفة ، ويؤدي تشريعه إلى أضرار بالغة لا تقل في سوء مغبتها عما تعرض له حياتنا في العصر الحاضر إذا ألغى بشكل فجائي نظام البنوك أو الشركات أو حرم استخدام العمال وقضى على كل مالك أن يعمل بيده أو يطل استخدام الطيارات أو السكك الحديدية أو استخدام البخار : فالرقيق كان بخار الآلة الاقتصادية في تلك العصور ... فإذا كان الإسلام قد أقر الرق فإنه قد أقره تحت تأثير هذه الضرورات الاقتصادية والاجتماعية القاهرة .

والنقط الثانية :

أن الإسلام لم يقر الرق في صورة مطلقة ولا دائمة ، وإنما أقره في صورة تؤدي هي نفسها إلى القضاء عليه بالتدريج ، بدون أن يحدث ذلك أى أثر سيئ في نظام المجتمع الإنساني ، بل بدون أن يشعر أحد بتغير في مجرى الحياة . وقد ارتضى للوصول إلى هذه الغاية وسيلة تعد من أحكم الوسائل وأبلغها أثراً ، وأصدقها نتيجة . وتتلخص هذه الوسيلة في مسلكين : يتمثل أحدهما في تضييق الروافد التي كانت تمد الرق وتغذيه وتكفل بقاءه ، بل في العمل على تخفيفها تخفيفاً كاملاً ، ويتمثل الآخر في توسيع المنافذ التي تؤدي إلى العتق والتحرير . وبذلك أصبح الرق أشبه شيءً بجدول كثرت مصباته وانقطعت عنه موارده التي يستمد منها الماء : وخلق بجدول هذا شأنه أن يكون مصيره إلى الجفاف . وبذلك كفّل الإسلام القضاء على الرق في صورة سلمية هادئة ، وأتاح للعالم فترة للانتقال يتخلص فيها شيئاً فشيئاً من هذا النظام .

وسنعرض فيما يلي بشيء من التفصيل لكل مسلك من هذين المسلكين :

(المسلك الأول) تضييق روافد الرق : قضى الإسلام على ستة روافد هامة من روافد الرق قبل الإسلام . فحرم الرق الناشئ عن الأسر في حرب أهلية أو حرب بين المسلمين بعضهم مع بعض ، والرق الناشئ عن القرصنة والخطف ، والناشئ عن ارتكاب بعض الجرائم ، وعن عجز المدين عن دفع دينه ، وجرد الوالد من سلطة بيع

أولاده ، وجرد الحر من سلطة بيعه لنفسه . ولم يبق الإسلام من روافد الرق إلا رافدين اثنين ، وهما رق الوراثة وهو الذى يفرض على من تلده الجارية . ورق الحرب الخارجية المشروعة وهو الذى يفرض على الأسرى فى حرب خارجية يميزها الإسلام ، وقد أبقي على هذين الرافدين جرياً على سياسته فى تصفية هذا النظام بالتدريج . ومن أجل ذلك أيضاً عمد إلى هذين الرافدين نفسيهما فقيدهما بقيود تكفل نضوب معينيهما بعد أمد غير طويل . فمن أهم القيود التى قيد بها رق الوراثة أنه استثنى منه أولاد الجوارى من موالين . فقرر أن من تأنى به الجارية من سيدها يولد حراً . وإذا لاحظنا أن الغالب فى أولاد الجوارى أنهم كانوا يأتون من موالين أنفسهم ، لأن الموالى ما كانوا يقتنون الجوارى فى الغالب إلا لمتعتهم الخاصة ، تبين لنا أن هذا القيد الذى قيد به الإسلام رق الوراثة وانفرد به من بين جميع الشرائع التى كانت تقر الرق (لأنها كانت تقرر أن ولد الجارية يولد رقيقاً مملوكاً لسيدها ولو كان من السيد نفسه) كفى بالعمل على جفاف هذا الرافد نفسه ونضوب معينه بعد أمد غير طويل .

ومن أهم القيود التى قيد بها الرافد الثانى وهو الحرب الخارجية المشروعة أنه اشترط فى الحرب حتى تكون مشروعة شروطاً لا تكاد تتوافر إلا فى الحروب التى اضطرت إليها الإسلام فى مبدأ أمره للدفاع المشروع أولرد على نكث العهد أوللقضاء على ما كان يدبر له من فتن ومؤامرات ، أولتأمين دعوته ، كما تدل على ذلك آيات كثيرة من القرآن (١٧) . وحتى مع توافر هذه الشروط فى الحرب فإن الإسلام لم يجعل الرق نتيجة لازمة للأسر ، بل أباح للإمام أن يمن على الأسرى بدون مقابل ، أو يطلق سراحهم فى نظير فدية تتمثل فى نقد أو فى عمل يؤدونه أو فى نظير أسرى للمسلمين عند العدو . بل إن القرآن الكريم قد تحاشى أن يذكر الرق بين الأمور التى يباح للإمام أن يعامل بها الأسرى . واقتصر على ذكر المن والفداء : قال تعالى : « فإذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب حتى إذا أثخنتموهم فشدوا الوثاق ، فإما متاً بعداً وأما

(١٧) انظر مثلاً آيتي ١٩٠ ، ١٩٣ من سورة البقرة : « وقاتلوا فى سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين ... وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين لله فإن انتهبوا فلا عدوان إلا على الظالمين » ، وآية ١٢ من سورة التوبة : « وإن نكثوا أيمانهم من بعد عهدهم وطعنوا فى دينكم فقاتلوا أئمة الكفر إنهم لا إيمان لهم لعلهم ينتهون » .

فداء (١٨) . « ومسلك الرسول عليه السلام في جميع غزواته يدل كذلك على إيثاره
 المني والفداء . فالإسلام لم يجعل الرق نتيجة لازمة للأسر ، بل جعله مسلكاً من
 المسالك التي يصح أن يتخذها الإمام ، ولم يرغب فيه بل رغب في غيره وفضله
 عليه . هذا إلى أنه لم يجرى الالتجاء إليه إلا بشروط لا تكاد تتوافر إلا في الحروب التي
 اضطر إليها الإسلام في مبدأ أمره . أما بعد استقراره وتنظيم العلاقات بين أمته والأمة
 الأخرى فإنه يندر أن تتوافر هذه الشروط . وذلك يعني أن الإسلام لم يبق على هذا
 الرافد إلا لأجل قصير ، فسلك حياله المسلك نفسه الذي سلكه حيال الرافد الأول :
 قيد كليهما بقيود تكفل جفافه بعد أمد غير طويل .

(المسلك الثاني) توسيع منافذ العتق : كانت منافذ العتق قبل الإسلام ضيقة كل
 الضيق . فلم تكن له إلا سبيل واحدة . وهي رغبة المولى في تحرير عبده هذا إلى أن
 معظم الشرائع السابقة للإسلام كانت تحظر على السيد أن يعتق عبده إلا في حالات
 خاصة وبشروط قاسية وبعد إجراءات قضائية ودينية معقدة كل التعقيد . وبعض هذه
 الشرائع كان يفرض على السيد الذي يرغب في عتق عبده غرامة مالية يدفعها
 للدولة . لأن العتق كان يعد تضييعاً لحق من حقوقها .

جاء الإسلام وهذه حال العتق في ضيق منافذه وقسوة شروطه ، فحطم كل هذه
 القيود ، وفتح لطائفة الرقيق أبواب الحرية على مصاريعها ، وأتاح لتحريرهم آلافاً
 من الفرص ، وتلمس للعتق من الأسباب ما يمكن بعضه للقضاء على نظام الرق نفسه
 بعد أمد غير طويل .

وفما يلي طائفة من أهم هذه الأسباب :

١ - أن يجري على لسان السيد في أية صورة لفظ يدل صراحة على عتق السيد ، سواء
 أكان قاصداً معنى اللفظ أم لم يكن قاصداً له بأن جرى خطأ على لسانه ، وسواء
 أكان مختاراً أم كان مكرهاً على التلفظ به ، وسواء أكان في حالة عادية أم كان

(١٨) آية ٤ من سورة محمد .

فأفقدًا الرشد بفعل الخمر وما إليها من المحرمات . ومن هذا يظهر أن الإسلام يتلمس أو هي الأسباب لتحرير العبيد^(١٩) .

٢ - أن يجرى على لسان السيد في آية صورة لفظ يفيد «التدبير» أى يدل على الوصية بتحرير العبد بعد موت سيده . فبمجرد أن يصدر من السيد عبارة تفيد هذا المعنى تصبح الحرية مكفولة للعبد بعد وفاة سيده .

٣ - أن يأتي السيد من جاريته بولد ذكرًا كان أم أنثى . ففي هذه الحالة يعتبر الولد حرًا من يوم ولادته كما تقدم بيان ذلك . وتصبح الأم نفسها مستحقة للحرية بعد وفاة سيدها .

٤ - أن «يكاتب» السيد عبده ، أن يتفق معه على أن يعتقه إذا دفع له مبلغًا من المال ، وقد ذلل الإسلام لهذا النوع من العبيد جميع وسائل الحصول على المال في صورة تدل أوضح دلالة على شدة حرصه على الحرية . فأباح لهم أن يتصرفوا تصرف الأحرار ، فيبيعوا ويشترى ويتاجروا ويعقدوا ، حتى يستطيعوا أن يجمعوا المبالغ التي كوتبوا عليها فتحرر رقابهم ، وحث جميع المسلمين وحث الدولة نفسها على مساعدتهم والتصدق عليهم ، فقال تعالى : «والذين يبتغون الكتاب مما ملكت أيمانهم فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيرًا ، وآتوهم من مال الله الذي آتاكم»^(٢٠) .

٥ - وقد جعل بعض أئمة المسلمين من أسباب العتق أن يؤذى السيد عبده إيذاءً بليغًا فيصبح العبد في هذه الحالة حرا بدون حاجة إلى حكم حاكم^(٢١) بل لقد ذهب أئمة المسلمين إلى أن مجرد لطم السيد لعبده أو ضربه له يؤدى إلى عتقه عملاً بما رواه ابن عمر عن النبي عليه السلام أنه قال : «من لطم مملوكه أو ضربه فكفارته عتقه» .

(١٩) في هذا يقول الرسول صلى الله عليه وسلم : «ثلاث حدهن جد وهزلن جد» وعد منها «العتق» - وما ذكرناه في هذا الموضوع هو مذهب الإمام الأعظم «أبي حنيفة النعمان» .

(٢٠) آية ٣٣ من سورة النور .

(٢١) هذا هو مذهب الإمام أحمد بن حنبل . انظر كتاب «نبل المآرب» للشيباني الجزء الثاني ص ٩٨ .

٦- عمد الإسلام إلى طائفة كبيرة من الجرائم والخطايا التي يكثر حدوثها وجعل كفارتها تحرير الرقيق^(٢٢) . فبينما كانت الجرائم في الشرائع السابقة للإسلام تؤدي إلى استرقاق الأحرار إذا بها تصبح في شريعة الإسلام مؤدية إلى تحرير العبيد .

٧- حجب الإسلام إلى الناس تحرير الرقيق في غير الحالات السابق ذكرها ، وجعل ذلك أكبر قرينة يتقرب بها المؤمن إلى الله تعالى ، كما تدل على ذلك آيات كثيرة من القرآن^(٢٣) ، وآثار كثيرة من أحاديث الرسول عليه السلام ، بل إن الرسول عليه السلام ليضرب المثل بتحرير العبد في جلال العمل وعظم الأجر ، فيقول « من فعل كذا فكأنما أعتق رقبة » أو « يكون ثوابه عند الله ثواب من أعتق رقبة » .

٨- خصص الإسلام سهماً من مال الزكاة ، أى جزءاً من ميزانية الدولة ، للإنفاق على تحرير العبيد ، أى شرائهم من مواليتهم وتحريرهم ، وللمساعدة من يحتاج منهم إلى مساعدة في سبيل تحريره كالمكاتبين ومن إليهم ، قال تعالى : « إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب^(٢٤) » أى في فك القيود عن رقاب العبيد وتحريرهم . والمقصود بالصدقات في الآية الزكاة التي كان يتألف منها أهم مورد من موارد الدولة . فبينما كان بعض الشرائع السابقة للإسلام يفرض على من يعتق عبده غرامة يؤديها للدولة وتضاف إلى ميزانيتها ، إذا بشريعة الإسلام تخصص جزءاً من ميزانية الدولة لعتق العبيد .



(٢٢) جعل القرآن تحرير الرقيق كفارة للقتل الناشئ عن خطأ وما في حكمه وللحنث في اليمين والمراجعة الزوج زوجته في الظهار وهو أن يقول لها « أنت على كذا أمي » أو عبارة بهذا المعنى : انظر آية ٩٢ من سورة النساء وآية ٨٩ من سورة المائدة وآية ٣ من سورة المجادلة . وثبت بالحديث الصحيح جعل العتق كفارة للإفطار العمد في رمضان .

(٢٣) انظر مثلاً آيات ١١ - ١٣ من سورة البلد .

(٢٤) آية ٦٠ من سورة التوبة .

القاتل. وإرضاء للعدالة فحسب ، بل ينظر إليها كذلك على أنها وسيلة للزجر ، وصيانة لحياة الأفراد ، وضمان لاستقرار العمران الإنساني . وفي هذا يقول الله تعالى في كتابه الكريم « ولكم في القصاص حياة يا أولى الألباب لعلكم تتقون ^(٢٧) » .

ولا يفرق الإسلام في ذلك بين أن يكون القتل رجلاً أو امرأة ، بالغاً أو صبياً ، عاقلاً أو مجنوناً ، عالماً أو جاهلاً ، شريفاً أو وضيعاً ، حراً أو رقيقاً ، مسلماً أو ذمياً . فيقتل الرجل في المرأة ، والبالغ في الصبي ، والعاقل في المجنون ، والعالم في الجاهل ، والشريف في الوضيع ، والحر في الرقيق ، والمسلم في الذمي ^(٢٨) .

ومن هذا يظهر أن الإسلام يحترم الحياة الإنسانية على الإطلاق ، ويعتزم حق الإنسان في الحياة أيما كان هذا الإنسان ، وأنه قد وضع عقوبة القصاص لحماية هذه الحياة ، بقطع النظر عن جنس القاتل وسنه ومزله ودينه .

وتقرر الشريعة الإسلامية بجانب عقوبة القصاص في القتل العمد عقوبات دنيوية أخرى منها حرمان القاتل من ميراث القاتل ومن وصيته إن كان مستحقاً لأحدهما . ولا يكتفى الإسلام بهذه العقوبات الدنيوية جميعها ، بل يتوعد كذلك القاتل

(٢٧) آية ١٧٩ من سورة البقرة .

(٢٨) ما ذكرناه من قتل المسلم بالذمي والحر بالعبد هو مذهب كثير من فقهاء المسلمين ومنهم الإمام الأعظم أبو جنيفة النعمان .

ويعتمد هؤلاء فيما يذهبون إليه على قوله تعالى : « وكنتنا عليهم فيها أن النفس بالنفس » آية ٤٥ من سورة المائدة ، والضمير الأول يعود على اليهود والضمير الثاني يعود على النوراة . واستنباط الحكم من هذه الآية مبنى على قاعدة « أن شرع من قبلنا شرع لنا إلا فيما ورد فيه نص » ويعتمدون كذلك على ما رواه محمد بن الحسن بإسناده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم « إنه أفاد مؤمناً بكافر » (أى قتل مسلماً في ذمي) وقال أنا أحق من وفي بدمته (الميداني على القدوري ، صفحتي ٢٧٨ وبدافع الصنائع للكاساني الجزء السابع ص ٢٣٧) وبذهب هؤلاء في تفسير قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتل : الحر بالحر ، والعبد بالعبد ، والأنثى بالأنثى » (آية ١٧٨ من سورة البقرة) . إلى أن معناها أن قتل الحر بالحر والعبد بالعبد قصاص ، وهذا لا يبنى أن يكون قتل الحر بالعبد قصاصاً كذلك ، لأن التنصيص لا يدل على التخصيص (انظر ص ٢٣٨ من الجزء السابع من كتاب « البدائع » للكاساني) .

بغضب من الله ولعنته وأشد عذاب في الآخرة . قال تعالى « ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها وغضب الله عليه ، ولعنه ، وأعد له عذاباً عظيماً » (٢٩) « ولم يتوعد القرآن أية جريمة أخرى بمثل ما توعد به جريمة القتل في هذه الآية ، فقد جعل عقابها في الآخرة يكاد يكون مساوياً لعذاب الشرك بالله .

وأبلغ من هذا كله في الدلالة على حرص الإسلام على احترام الحياة وحماية النفس ، وعلى زجر الناس وتخويفهم من عواقب الاستهانة والإهمال في هذه الشئون ، وحملهم على اتخاذ منتهى الحيلة والحذر في صددها ، وهو ما يقرره من مسئولية وجزاء في حالة القتل الخطأ وما في حكمه .

فأما القتل الخطأ فهو الذي ينتج عفواً في صورة مباشرة عن عمل قد حدث عن قصد ، كأن يرمى إنسان هدفاً أو صيداً فينحرف السهم فيصيب آدمياً فيقتله ، أو كأن يرمى شيئاً يظنه صيداً فإذا هو آدمي .

وهذا النوع من القتل تقع فيه بحسب الشريعة الإسلامية على القاتل مسئولية خطيرة تتمثل أحياناً في دية وكفارة معاً ، وأحياناً في دية فقط ، أو كفارة فقط حسب التفصيلات الموضحة في كتب الفقه الإسلامي ، ويحرم القاتل كذلك في معظم أنواع القتل الخطأ من ميراث القاتل ومن وصيته إن كان مستحقاً لأحدهما ، كما يحرم من ذلك من ارتكب جريمة القتل العمد . والأصل في ذلك قوله تعالى : « وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً إلا خطأ ، ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله إلا أن يصدقوا ، فإن كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحرير رقبة مؤمنة . وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة إلى أهله وتحرير رقبة مؤمنة . فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين ، توبة من الله . وكان الله عليماً حكيماً » (٣٠) .

وبعلل الفقهاء هذه الأحكام بما لا يدع مجالاً للشك في أنهم ينظرون إلى القتل الخطأ نظرهم إلى جرم يستأهل العقاب لما ينطوي عليه من مظاهر الإهمال والتقصير في اتخاذ ما كان ينبغي اتخاذه من حذر وحيطه حيال أرواح الناس . وإليك مثلاً ما يقرره

(٢٩) آية ٩٣ من سورة النساء .

(٣٠) آية ٩٢ من سورة النساء .

مائة من إبل الصدقة (أى دفع دينه مائة من الإبل التى جمعها بيت المال من زكاة الأنعام) .

والجملة الأخيرة من حديث البخارى تتضمن أبلغ دلالة على حرص الإسلام على حماية الأنفس ، وعلى ألا يذهب دم القتل هدرًا . حتى فى حالة العجز عن تعيين القاتل : فحينئذ لا تكون هناك وسيلة إلى تحديد مرتكب القتل . ويتعذر إجراء القسامة على أهل البلد التى وجد فيها القتل . فإن الإسلام يعتبر الدولة كنهها مسئلة عن هذا الجرم لتقصيرها فى حماية الأنفس . فتدفع دينه من بيت المال .

- ٧ -

حماية الإسلام للأموال

أحاط الإسلام الملكية الفردية بسياج قوى من الحماية . وفرض عقوبات قاسية على كل معتد عليها ، أيا كانت صورة هذا الاعتداء .

فقرر عقوبة قطع اليد فى السرقة . قال تعالى : « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا ، نكالاً من الله . والله عزيز حكيم » (٢٤) .

ولم يتشدّد الرسول عليه السلام فى تنفيذ حد تشدده فى تنفيذ حد السرقة . فقد جاءه مرة أسامة بن زيد وكان من أحب الناس إليه . بشفع فى فاطمة بنت الأسود المخزومية . وكان قد وجب عليها حد السرقة لسرقتها قطيفة وحلبا . فأنكر الرسول عليه السلام شفاعته أسامة . على حبه له . وانتهره قائلاً : « أتشفع فى حد من حدود الله » . ثم قام فخطب الناس فقال : « إنما أهلك الذين من قبلكم أنهم كانوا إذا سرق الشريف تركوه . وإذا سرق الضعيف أقاموا عليه الحد . وأيم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها » .

وهذا كله فى السرقة العادية أو ما يسميه فقهاء المسلمين « السرقة الصغرى » . وأما قطع الطريق أو ما يسميه فقهاء المسلمين « السرقة الكبرى » أو « الخرابة »

(٢٤) آية ٣٨ من سورة المائدة .

فَعْقوبَتُهُ أَشَدُّ مِنْ ذَلِكَ كَثِيرًا . وَفِي هَذَا يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : « إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ . ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا . وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ (٣٥) » .

وَفِي سَبِيلِ حِمَايَةِ الْمَمْلُوكِيَّةِ يُمَيِّزُ الْإِسْلَامُ لِلْمَالِكِ أَنْ يَدْفَعَ عَنْ مَالِهِ بِكُلِّ وَسَائِلِ الدِّفَاعِ . حَتَّى لَوْ أُلْجِئَهُ ذَلِكَ إِلَى قَتْلِ الْمُعْتَدِي . وَفِي هَذِهِ الْحَالَةِ لَا قِصَاصَ عَلَيْهِ . وَإِذَا قُتِلَ هُوَ فَإِنَّهُ يَمُوتُ شَهِيدًا لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « مَنْ قُتِلَ دُونِ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ » . بَلْ إِنَّ الْإِسْلَامَ لَيَنْهَى عَنْ جَرْدِ النَّظَرِ بَعِينَ نَهْمَةً إِلَى مَمْلُوكِيَّةِ الْغَيْرِ . وَفِي هَذَا يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى « وَلَا تَمْدُنْ عَيْنَيْكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ . زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا (٣٦) » وَيَقُولُ : « وَلَا تَتَّبِعُوا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ . لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبْنَ . وَاسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ . إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا (٣٧) » .

- ٨ -

حِمَايَةُ الْإِسْلَامِ لِلْأَعْرَاضِ

شَمِلَ الْإِسْلَامُ أَعْرَاضَ النَّاسِ بِحِمَايَةِ مِنْ أَقْوَى الْأَنْوَاعِ الَّتِي أَحَاطَ بِهَا حَقُوقُ الْإِنْسَانِ . وَتَبَدُّو حِمَايَتِهِ هَذِهِ أَوْضَحُ مَا يَكُونُ فِي الْعُقُوبَاتِ الْقَضَائِيَّةِ الشَّدِيدَةِ الَّتِي يُوْقَعُهَا فِي حَالَاتِ الزَّوْنِ وَهَتِكِ الْعَرَضِ وَالْقَذْفِ . كَمَا تَبَدُّو فِي تَحْرِيمِ الْغِيْبَةِ وَالنِّمِصَةِ

(٣٥) آيَةُ ٣٣ مِنْ سُورَةِ الْمَائِدَةِ . وَيَرَى الْإِمَامُ أَبُو حَنِيفَةَ أَنَّ هَذِهِ الْعُقُوبَاتِ مُوزَعَةٌ عَلَى حَالَاتٍ قَطَعَ الطَّرِيقَ . فَيُعَاقَبُ قَطَاعُ الطَّرِيقِ بِالْقَتْلِ أَوْ بِالصَّلْبِ أَوْ بِكُلِّيَّهَا إِنْ قَبِضَ عَلَيْهِمْ بَعْدَ أَنْ سَلَبُوا الْمَالَ وَقَتَلُوا النَّفْسَ . وَبِالْقَتْلِ فَقَطْ إِنْ كَانُوا قَدْ قَتَلُوا النَّفْسَ وَلَمْ يَكُونُوا قَدْ سَلَبُوا مَالًا بَعْدَ . وَيَقَطُّعُ الْأَيْدَى وَالْأَرْجُلَ مِنْ خِلَافٍ بَأَن تَقَطُّعَ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يَدُهُ الْيُمْنَى وَرِجْلُهُ الْيُسْرَى . إِنْ كَانُوا قَدْ سَلَبُوا الْمَالَ فَقَطْ . وَبِالْحَبْسِ (وَهُوَ تَفْسِيرُ أَيْ حَنْفِيَّةٍ لِكَلِمَةِ « النَّارِ مِنَ الْأَرْضِ » الْوَارِدَةِ فِي الْآيَةِ) إِذَا كَانَ الْقَبْضُ عَلَيْهِمْ قَدْ تَمَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَقْتُلُوا نَفْسًا وَلَا يَأْخُذُوا مَالًا (انْظُرْ فِي ذَلِكَ الْمُبْدَأِ عَلَى الْقُدُورِيِّ ص ٣٠٧) .

(٣٦) آيَةُ ١٣١ مِنْ سُورَةِ طه .

(٣٧) آيَةُ ٣٢ مِنْ سُورَةِ النَّسَاءِ .

وقد حرم الإسلام بتحريمًا قاطعًا الغيبة والتجسس والهمز ، واللمز والتنايز بالألقاب القبيحة ... وما إلى ذلك من كل ما يمس عرض الإنسان أو كرامته ، وحقر مقترفي هذه الآثام ، وتوعدهم بعذاب أليم يوم القيامة ، واعتبرهم من الساقطين الفاسقين . قال تعالى : « يا أيها الذين آمنوا لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيرا منهن ، ولا تلمزوا أنفسكم ولا تنابزوا بالألقاب ، بئس الاسم الفسوق بعد الإيمان ، ومن لم يتب فأولئك هم الظالمون . يا أيها الذين آمنوا اجتنبوا كثيرا من الظن . إن بعض الظن إثم . ولا تجسسوا ولا يغتب بعضكم بعضا ، أجب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا فكرهتموه ، واتقوا الله إن الله تواب رحيم ^(٤٥) » . وقال « ويل لكل همزة لمزة ^(٤٦) » . وقال مخاطبا الرسول عليه السلام : « ولا تطلع كل حلاف مهين . هماز متاء بنميم . مناع للخير معتصد أثيم ^(٤٧) » ، وقال : « ولا تقف ما ليس لك به علم إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولاً ^(٤٨) » .

* * *

(٤٥) آيتي ١١ - ١٢ من سورة الحجرات .

(٤٦) الآية الأولى من سورة الهزرة . ومعنى الهز في الأصل الكسر ومعنى اللمز في الأصل الطعن . وقد شاعا في الكسر من أعراض الناس والطعن فيهم . والهزرة واللدة بضم ففتح المكثر من الهز واللمز وتناول أعراض الناس والمعتاد لهذه الأبيام . وهذا الوزن بدل رائدًا في اللغة العربية على الكثرة والاعتباد .

(٤٧) آيات ١٠ - ١٢ من سورة القلم . « متاء بنميم » معناد الذي يمتنى بالغيبة بين الناس .

(٤٨) آية ٣٦ من سورة الإسراء . ومعنى « لا تقف ما ليس لك به علم » لا تنتفع سقطات الناس ولا تتجسس عليهم ولا ترمهم بالنقائص على غير علم .

خاتمة

مما سبق يتبين لنا صدق ما قلناه في فاتحة هذا البحث من أن شريعة الإسلام - من قبل أن تظهر وثيقة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بنحو أربعة عشر قرناً - قد قررت هذه الحقوق في أكمل صورة وأوسع نطاق . وأن الأمم الإسلامية في عهد الرسول عليه السلام والخلفاء الراشدين من بعده كانت أسبق الأمم في السير عليها ، وأن الدول الديمقراطية الحديثة نفسها لا تزال إلى الوقت الحاضر متخلفة في هذا الصدد تخلفاً كبيراً عن النظام الإسلامى .